

*Dirassat & Abhath*  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*  
*ISSN : 1112-9751*

## معركة إيفيان بين إنهاء حرب التحرير وإعادة بناء الدولة الجزائرية

**The battle of Evian between ending the war of liberation and rebuilding the Algerian state**

---

واضح مداني Ouadah Madani

دكتور، جامعة الجزائر 2، قسم التاريخ.

Doctor, University of Algiers 2, Department of History  
madani.ouadah@univ-alger2.dz

---

تاريخ القبول : 2024/10/15

تاريخ الاستلام: 2023 /08/02

## الملخص:

يعتقد الكثيرون بأن المفاوضات الجزائرية الفرنسية خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان ما هي إلا مهمة سياسية دبلوماسية قام بها الوفد الجزائري المفاوض على مدار سنتين كاملتين من عمر الثورة وكان ملزم بموجهها على توقيع اتفاقيات تعيد الاستقلال للجزائر وتضمن سيادتها في المستقبل بعلاقات ندية مع جميع الدول ، إلا أن الدراسة العميقة لهذا الملف خلصت إلى أن المعركة الجديدة التي عاشتها الثورة لا تقل خطورة وضراوة عن معركة السلاح ، لذلك فإن نجاحها يتوقف على ما تم تجنيده من إمكانيات مادية وبشرية من طرف جميع الفاعلين.

**الكلمات المفتاحية:** المفاوضات، اتفاقيات إيفيان، الثورة الجزائرية، الاستقلال، الحكومة المؤقتة الجزائرية.

## Abstract:

Many believe that the Algerian-French negotiations during the last phase of the liberation revolution, which ended with the signing of the Evian Accords, is nothing but a political-diplomatic mission undertaken by the Algerian negotiating delegation over the course of two full years of the revolution's life, and according to which it was obligated to sign agreements that restore Algeria's independence and guarantee its sovereignty in the future. We have equal relations with all countries, but the deep study of this file has proven that the new battle experienced by the revolution is no less dangerous and ferocious than the battle of arms, so its success depends on the material and human capabilities recruited by all actors.

**Keywords:** Negotiations Evian, Accords, Algerian revolution, Independence, Algerian provisional government.

## مقدمة:

- ساهمت الانتصارات الكبيرة لجيش التحرير الوطني في تسريع قرار تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير وهو ما أقرته هيئة الأمم المتحدة سنة 1960 في القرار 1514 ، الأمر الذي دفع فرنسا للتعجيل بفتح مفاوضات رسمية مع قادة الثورة الجزائرية من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وقد مر ذلك بمراحل عديدة من الاتصالات والمفاوضات والتي كانت تتعثر في كل لحظة بسبب المطالب الفرنسية الهادفة إلى تحقيق بعض المكاسب والتي عجزت عن تحقيقها في الميدان، فلم يكن الجيش الفرنسي قادرا على هزم جيش التحرير الوطني رغم تفوقه العددي والتقني والدعم الذي كان يتلقاه من الحلف الأطلسي، كما أن الحكومة الفرنسية لم تكن قادرة على الاستمرار في حرب لا تتوقف إلا لتنطلق من جديد دون رؤية اقتصادها يتراجع ونزعتها الاستعمارية في إفريقيا تمني بالفشل.

فرغم مبادرة الحكومة الفرنسية بإصلاحات سياسية وعسكرية واقتصادية تحاول من خلالها تأخير استحقاق محتوم على المدى الطويل، إلا أن عمى الأوروبيين والجيش كان قد أفسد كل فكرة تعايش بينهم وبين الجزائريين لاسيما اقتناع جيش التحرير الوطني بأن إحراز النصر وهزيمة الإمبريالية ستكون سياسية أيضا في ظل تزايد عدد ضحايا الحرب وتدهور الحالة المعيشية، وتمسك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بموقفها اتجاه المفاوضات مع الحكومة الفرنسية والمتمثل أساسا في مناقشة القضية الجزائرية على ضوء مبدأ تقرير المصير.

هذا وكان بيان أول نوفمبر 1954 قد حدد قاعدة التفاهم بين الطرفين، وأكدت هذه المبادئ وثيقة الصومام 20 أوت 1956 التي حددت الشروط السياسية لوقف القتال، ومنذ هذا التاريخ وفرنسا تبحث عن مفاوض مقبول له طرح فرنسي ومواقف تخدم المصلحة الفرنسية بهدف تحجيم استقلال الجزائر وليس انتصارها، وعلى هذا الأساس جاءت سلسلة من اللقاءات في عهد الجمهورية الرابعة بين جهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية لكنها انقطعت بفعل جريمة القرصنة الجوية المتمثلة في اختطاف طائرة زعماء الثورة في 22 أكتوبر 1956، لتتجدد اللقاءات مع بزوغ فجر

الجمهورية الخامسة التي تأسست على وقع النعال الخشنة للجيش.

وجد رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة الجنرال شارل ديغول نفسه في مأزق تحت ضغط جهة التحرير الوطني التي تملك كل الأوراق الراححة سياسيا وعسكريا، وضغط الرأي العام الفرنسي والعالمي المطالب بالتعجيل في حل للقضية الجزائرية التي أصبحت تهدد الأمن القومي الأوروبي والمتوسطي وحتى الأمريكي، حيث أصبحت القضية الجزائرية تلوح بمد شيوعي عنيف سيجتاح منطقة المغرب العربي وفق المنظور الأمريكي، ولهذا سعى الجنرال ديغول وحكومته لإجراء مفاوضات مع الحكومة الجزائرية تحفظ لهم هيبتهم وسلطتهم على المستويين الداخلي والخارجي، فجاءت دعوته لقادة جهة التحرير الوطني في 14 جوان 1960 من أجل الجلوس على طاولة المفاوضات من جديد.

جاء خطاب 14 جوان 1960 يعكس الوضع الحقيقي لفرنسا، تحدث ديغول من خلاله عن تسوية ملف السلاح وضمان مصير المقاتلين ولو أنه أراد ضمينا تحقيق استسلام مقنع، خاصة بعد فشل أهدافه الرامية إلى إرباك المساعي الثورية من خلال ترسانة المشاريع السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أطلقها، بل جعلته يقتنع أن المشكل الجزائري هو قضية استرجاع سيادة وطنية كما شرح لوفد اليمين المتطرف الذي زاره بقيادة المارشال "جوان"، ففي كل الأحوال قد أرغم ديغول على قبول التفاوض مع جهة التحرير الوطني. هذا وقد أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) على لسان رئيسها فرحات عباس عشية تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 عن تفضيلها للحل السلمي، و في هذا الإطار حددت الخطوط العريضة لموقفها اتجاه المفاوضات مع فرنسا وكان ذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في ديسمبر 1959، كما قررت قبول المناقشة في العمق وإخضاع كل اتفاق عسكري لاتفاق سياسي، وأن تكون جهة التحرير الوطني (FLN) هي المحاور الوحيد للحكومة الفرنسية.

إن القواعد المتينة التي اعتمدت عليها الحكومة المؤقتة في جلساتها التفاوضية مع الوفد الفرنسي سمحت لها بأخذ أقصى حد ممكن من المكاسب، في وقت كان الجنرال ديغول قد أدرك أن الجيش الفرنسي رغم تفوقه العسكري من

ورغم أن ندوة "إيفيان الأولى" استمرت حتى 13 جوان 1961 وتخللتها بعض الانقطاعات إلا أنها توقفت دون نتائج، بسبب إقحام حكومة فرنسا لأطراف أخرى في التفاوض غير جبهة التحرير الوطني، وكذا بسبب الانقلاب العسكري الفاشل الذي وقع في 22 ماي 1961، كما بدا سعي الوفد الفرنسي واضحا من أجل الحصول على أقصى حد ممكن من المكاسب رغم علمه المسبق باختلاف وجهات نظر الطرفين خاصة فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، الاستراتيجية، ومسألة المستوطنين الأوروبيين<sup>3</sup>.

إن المساس بمبدأ سيادة ووحدة التراب الوطني وأن الصحراء جزأ لا يتجزأ منه، و بعض المسائل الاستراتيجية جعلت الوفد الفرنسي يطلب وقف المفاوضات مع الوفد الجزائري مع إبقاء باب الاتصال مفتوحا، مهدنة مؤقتة وحيدة الجانب سميت "وقف العمليات الهجومية"، وذلك من أجل الضغط على الطرف الجزائري لإيقاف العمليات العسكرية من جانبه أيضا، لكن الحكومة المؤقتة الجزائرية ردت قائلة: "لا يمكن الحديث عن وقف إطلاق النار ولا عن تهدئة قبل استكمال الاتفاق حول الضمانات السياسية"<sup>4</sup>

عادت المفاوضات لتستأنف من جديد في 20 جويلية 1961 في قصر "لوگران LUGRIN" بمدينة "إيفيان EVIAN" الفرنسية، وكانت لقاءات فردية بين رئيسا الوفدين، لكنها فشلت بعد ستة أشواط من المحادثات بسبب قضية الصحراء.

في 27 أوت 1961 تم الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة بقيادة بن يوسف بن خدة المعروف بصلافة مواقفه، وهي رسالة إلى الحكومة الفرنسية لإجبارها على التخلي عن بعض مطالبها كالقانون الأساسي للفرنسيين بالجزائر وكذا قضية الصحراء، وهذا ما أعلن عنه ديغول في 5 سبتمبر 1961 بأن فرنسا تخلت عن المطالبة بالصحراء الجزائرية وأنها جزأ لا يتجزأ من القطر الجزائري.

بعد هذا التصريح استؤنفت المحادثات الأولى في مدينة "بال" بسويسرا يومي 28 و 29 أكتوبر 1961 والثانية في 09 نوفمبر من نفس السنة، ورغم توقف المحادثات بسبب إعلان المعتقلين الجزائريين بسجن فرنسا إضرابهم عن الطعام إلا أنها مهدت للقاء "ليروس Les ROUSSES" من 10 إلى 18 فيفري 1962، الذي توصل فيه الطرفان إلى الاتفاق على

الصعب عليه تحقيق انتصار على جيش التحرير الوطني (ALN)، فكان الهدف من ذلك هو أن يبرهن لمن جاؤوا به للسلطة حدود سياستهم المتطرفة، وانتزاع أقصى المكاسب من المفاوضات الجزائرية.

وهو ما يطرح التساؤل عن جدية الموقف الفرنسي في المفاوضات من جهة، ومدى قدرة ومهارة الوفد الجزائري في التصدي لهذه المناورات التي لا تقل شراسة عن الممارك العسكرية في الميدان من جهة ثانية، لأن ذلك يتوقف عن المكاسب التي حققها كل طرف، رغم إيماننا العميق ببيان أول نوفمبر الذي أكد بأن الكفاح سيكون طويل لكن النصر سيتحقق، وهو ما سنسعى إليه من خلال هذه الدراسة ولن يتحقق مسعانا إلا من خلال الإحاطة بالمعطيات والظروف التي صاحبت معركة المفاوضات ثم تحليلها ونقدها بأسلوب يكثر فيه التاريخ وتغيب عنه العاطفة.

### 1. ظروف سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

استجابة لنداء الجنرال ديغول ورغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في حل سلمي أعلنت هذه الأخيرة في 20 جوان 1960 قبولها بعقد اتصالات رسمية مع الحكومة الفرنسية من أجل التفاوض، وأرسلت مبعوثين إلى "مولان" وهما أحمد بومنجل ومحمد يزيد في 25 جوان على أنهما مفاوضين، لكنهما عوملا على أساس (متمردين) وحرما من كل الحريات الفردية، ناهيك عن الشروط التي فرضها الجنرال ديغول ومن بينها تسليم الأسلحة ووقف القتال<sup>1</sup> ضمن مشروع تسوية ملف السلاح وضمان مصير المقاتلين، فأراد ضمينا تحقيق استسلام مقنع مثل ما عرضه سابقا تحت مسمى "سلم الشجعان"، ففشل اللقاء في 26 جوان 1960 لأن ديغول كان يريد وقف المعارك وليس الاستقلال.

تجددت المفاوضات في 20 ماي 1961 بمدينة "إيفيان" الفرنسية برئاسة كريم بلقاسم للوفد الجزائري و"لويس جوكس" للوفد الفرنسي، وجاء ذلك بعد إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 16 جانفي 1961 أنها مستعدة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول شروط استفتاء حر للشعب الجزائري<sup>2</sup>، حيث جاء الإعلان إثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وانتخابات 08 جانفي 1961 التي حصل بموجبها الجنرال ديغول على موافقة الشعب الفرنسي وثقته من أجل وضع حد للحرب.

المسؤول عن ذلك باسم الشعب الجزائري، وضع حدا للعمليات العسكرية، وتم بموجبه حل النزاع الفرنسي الجزائري بواسطة معاهدة سلام وهذا ما أرادته حكومة باريس لتنظيم التوازن بين الدول وممارسة سلطتها بنفسها فيما يخص الحصول على الاستقلال دون اعتبار اتفاقيات إيفيان في أي حال من الأحوال كعلامة اعتراف للطرف الجزائري بحقه في استرجاع سيادته الوطنية وهزم الإمبريالية الاستعمارية<sup>9</sup> ويظهر هذا الطرح من خلال اشتراط الجنرال ديغول في عملية وقف القتال موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بهدف إتاحة إمكانيات الفوضى نتيجة الخلافات التي ستظهر فيما بعد فيستطيع ديغول إنقاذ الموقف ويعيد الجيش الفرنسي سيطرته على كل شيء<sup>10</sup> إلا أن حنكة المفاوض الجزائري وتفطنه لمثل هذه الدسائس من جهة، واستفاقة الشعب الفرنسي من غفلته التي طالما أيد بموجها سياسة حكومته في الجزائر بتصويته يوم 08 أفريل 1962 بنسبة 90,7% لصالح الاتفاقيات من جهة ثانية<sup>11</sup>، كانت من الأسباب التي وضعت حدا لحرب دامت أكثر من سبع سنوات واستعمار دام أكثر من 132 سنة بالانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية من الجزائر.

كما أقرت اتفاقيات إيفيان تشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة تعتبر أهم مؤسسة تم الاتفاق عليها في مفاوضات إيفيان كلفت بتسيير المرحلة الانتقالية بعضوية مختلطة بين جهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، لتنظيم ومراقبة الاستفتاء المقرر انطلاقا من السلطات المخولة لها، فكانت ممارسة السيادة الإسمية لفرنسا في الجزائر بصورة ضعيفة خلال هذه المرحلة<sup>12</sup>، ففي ظل استبقاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خارجا حتى تنظيم الاستفتاء سيكون السلم مهددا في غياب قوة عسكرية جزائرية تحفظ الأمن.

وتتحدد أهمية الهيئة التنفيذية التي أوكلت رئاستها إلى عبد الرحمان فارس في كونها حكومة استقلال داخلي لمدة شهر إلى غاية تسليم السلطات لهيئة منتخبة، ترتبط بتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي حددت مدته بثلاث أشهر كحد أدنى وست أشهر كحد أقصى، وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بدأ الاتصال بأعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة<sup>13</sup>، وفي هذا الإطار قام "لويس جوكس" الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية بإعلام عبد الرحمان فارس بالمهمة التي أوكلت إليه يوم 21 مارس 1962، وأبلغه أيضا بالأعضاء

النصوص المصاغة التي أعيدت قراءتها وافترقا على أساس أن يقدم كل طرف الوثيقة المتفق عليها كاملة إلى حكومته<sup>5</sup>. بعد استشارة المجلس الوطني للثورة الجزائرية افتتحت المفاوضات النهائية بين الوفدين في 07 مارس 1962 بمدينة "إيفيان" الفرنسية حيث ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، والوفد الفرنسي "لويس جوكس"، وقد اعتمدت أرضية هذه المفاوضات على عدة نقاط اعتبرت خطوط حمراء من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية لا يجب تجاوزها مهما بلغت الظروف والأسباب<sup>6</sup>، ورغم تعثر المفاوضات أحيانا بسبب بعض التفاصيل، إلا أنها انتهت يوم 18 مارس 1962 وتوجت بإعلان وقف إطلاق النار بين الطرفين ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة منتصف النهار، وتنظيم استفتاء تقرير المصير في 01 جويلية 1962، و عدة تدابير أخرى.

## 2 اتفاقيات إيفيان – تحليل المضمون:

كانت الأنظار تتجه نحو معاهدة السلام التي ستعقب المفاوضات الأخيرة الدائرة بين الوفد الجزائري ونظيره الفرنسي بمدينة "إيفيان"، كون الحصول على أكبر المكاسب من هذه المفاوضات سيشكل في حد ذاته إنجاز كبير للثورة الجزائرية ويساعد على قيام الدولة المنشودة، رغم طول أمد هذه المفاوضات الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تمسك الوفدين بمسائل الواجهة حيث أخذت الحيز الكبير من هذه الاتفاقيات كون القبول باتفاق مثالي يصعب تطبيقه على أرض الميدان بات يهدد الطرفان<sup>7</sup>.

### 1.2. مسألة توقيف القتال والاستفتاء

من دون شك أن الشروط الأساسية التي تم على أساسها التفاوض بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي كانت واضحة لاسيما فيما تعلق منها بالشق السياسي، بحيث تأسس العلاقات السياسية بين الدولتين على أساس التوجه السياسي العام لكل منهما، في ظل المتغيرات والظروف الدولية السائدة التي من الممكن أن تؤثر في تغيير السياسة الدولية<sup>8</sup>، وبموجب هذا تأسست اتفاقيات إيفيان على مجموعة من النصوص التي تسلم فرنسا بموجبها استقلال الجزائر، لكن التحول سيتم دون الإخلال بمبدأ السيادة الفرنسية، فلن يكون هناك نقل للسلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة.

لقد وضع وقف إطلاق النار بين الطرفين المتفق عليه وفق الشروط التي خولت لجهة التحرير الوطني أن تكون الضامن

الاستعمار يتلاءم وروح العصر ومقتضيات القانون الدولي والتصريح العالمي لحقوق الإنسان وهو ما سمي بالاستعمار الجديد، وذلك بمنح الاستقلال السياسي لمستعمراتها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والعسكرية، وهو الهدف الذي حاولت فرنسا تحقيقه في الجزائر من خلال اتفاقيات إيفيان التي شكل الجانب الأمني والعسكري منها أهمية استراتيجية كبيرة إذ بواسطته تتم حماية جميع المصالح الأخرى.

ولضمان ذلك أصرت فرنسا على ضرورة تكوين قوة محلية من جنود جزائريين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات "الحركة" و "القومية"، أو يتم اختيارهم من وحدات فرنسية غير مقاتلة تحت قيادة توافق عليها جهة التحرير الوطني، مهمتها الحفاظ على الأمن ويكونون تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة<sup>18</sup>

وهي في حقيقة الأمر مراهنه من الطرف الفرنسي على أن تكون هذه القوة نواة للجيش الجزائري الذي سيتشكل بعد استرجاع السيادة الوطنية عن طريق اختراق جيش التحرير الوطني باستغلال فرصة الصراع القائم بين هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على السلطة<sup>19</sup>، فيكون الجيش الجديد حاميا للسلطة ومصدرا من مصادرها الرئيسية خاصة بعد أن أصرت فرنسا على إبقاء جزء من جيشها فوق التراب الجزائري ورفضها لدخول جيش التحرير الوطني إلى مدن الجزائر وإن كان يعبر في بعض جوانبه على عدم إعطاء انطباع الانتصار لهذا الجيش، والانهازم للجيش الفرنسي<sup>20</sup>.

أما فيما يخص حماية الفرنسيين الذين ساندوا جهة التحرير الوطني خلال الحرب واستفادتهم من إجراءات العفو فقد اعتبرته الحكومة الفرنسية تدخلا واضحا في سيادتها باعتبارهم مواطنون فرنسيون يعود لها الحق وحدها في تقرير مصيرهم ولا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تجعل منهم موضوع للتفاوض بين الطرفين، في حين قبل الطرف الجزائري إلغاء المتابعات القضائية في الجزائر وفرنسا ضد الجزائريين المتورطين في الحرب مع فرنسا<sup>21</sup>

وعلى الصعيد العسكري تضمنت اتفاقيات إيفيان في هذا الشأن تسع نقاط أساسية أبرزها تخفيض عدد القوات الفرنسية إلى 80 ألف جندي مدة سنة ابتداء من يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، على أن تنسحب تدريجيا عند

الفرنسيين وصلاحيات الهيئة وفي يوم 09 أفريل 1962 صدر قرار في الجريدة الرسمية الفرنسية عن وزارة الشؤون الجزائرية ينظم السلطات ويحدد صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة<sup>14</sup>

هذا وقد نصت إتفاقيات إيفيان على أن تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب الجزائري وتحديد تاريخه هو من صلاحيات الهيئة التنفيذية<sup>15</sup> التي حددت تاريخه يوم 01 جويلية 1962، ودعت كل الجزائريين للتوجه إلى صناديق التصويت وفق الصيغة المتفق عليها والصادرة في الجريدة الرسمية يوم 08 جوان 1962 والتي طلبت من الشعب الجزائري أن يصوت عليها بنعم أو لا وهذه الصيغة كالتالي " هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة ومتعاونة مع فرنسا في إطار ما تم الاتفاق عليه في 19 مارس 1962" <sup>16</sup> ..

لقد استطاع المفاوض الجزائري انتزاع حق استفتاء تقرير المصير الذي سيشمل كل الإقليم الجزائري بما في ذلك الصحراء، كما أقر الاتفاق أن الاستفتاء سيكون استفتاءين، فالشعب الفرنسي سيقول كلمته حول تقرير المصير، والجزائريون حول تشكيل دولة منفصلة عن فرنسا، كما أن اشتراط فرنسا في التصريح العام لاتفاقيات إيفيان انتخاب جمعية تأسيسية بعد ثلاث أسابيع من إجراء استفتاء تقرير المصير هو ضمان مشاركة ممثلو الأوروبيين في هذه الجمعية، حيث كانت فرنسا تخشى رحيلهم من الجزائر إذا طال الأمد الفاصل بين استقلال الجزائر وانتخاب الجمعية<sup>17</sup>

وفي الحقيقة فإن الإطار العام لبنود اتفاقيات إيفيان هو شبه اعتراف مسبق بأن الاستفتاء لا يمكن أن يؤدي إلا للاستقلال وهو ما ينسجم مع أهداف الثورة، كما أن وجود رئيس هيئة تنفيذية مسلم جزائري مسؤول على العملية الانتخابية قد يعتبره البعض ضمانات غير كافية لتجنب التزوير من طرف الإدارة الاستعمارية، لكن الواقع يبين عكس ذلك، ففرنسا يئست من أي شيء في الجزائر يقال له سيادة فرنسية، خاصة وأن التزوير سيزيد من سمعة فرنسا سوءا، ويزيد الجيش السري قوة وقد يصل التهديد إلى فرنسا نفسها، فأصبح الحفاظ على مصالحها بعد استرجاع السيادة الوطنية يعد من أولوية أولوياتها.

## 2.2. المسألة الأمنية والعسكرية

أدركت الدول الاستعمارية أن رياح التحرر لا يمكن صدها عن إفريقيا، وعليها التفكير في شكل جديد من أشكال

استخدام المياه الإقليمية التابعة للقاعدة، كما لهم وحدهم حق الإشراف على الأمن وحق استخدام شبكات المواصلات اللاسلكية الخاصة بها وحق الاستيلاء على الأبنية اللازمة داخل القاعدة مع دفع التعويضات اللازمة<sup>26</sup>.

وحسب العقيد عمار بن عودة أحد أعضاء الوفد البارزين في اتفاقيات إيفيان أن طلب الوفد الفرنسي الاحتفاظ بقاعدة "المرسى الكبير" مدة 15 سنة كان بسبب بناء ما يماثلها على الضفة الشمالية للبحر المتوسط، فرغم أن فرنسا تعترف بالطابع الجزائري لهذه القاعدة وأنها جزأ لا يتجزأ من التراب الوطني، إلا أن أهميتها الاستراتيجية بحكم أنها قاعدة بحرية وميناء مضاد للسلاح النووي جعلتها تتحكم من خلالها في كل السلطات فيما يخص مسائل الدفاع والأمن في حدود القاعدة، حيث سيطروا على المنطقة كلها حتى "عيون الترك" وكانوا يمنعون على الجنود الجزائريين الدخول إلى هذه المنطقة<sup>27</sup>.

يرى البعض أن هناك مس صريح بالسيادة الوطنية من خلال حرية التنقل بين القواعد العسكرية، فالمسافة بين مختلف القواعد العسكرية التي تحصلت عليها فرنسا بالجزائر كانت طويلة، فإذا كان بإمكان الجيش الفرنسي التنقل بين مختلف القواعد وهو مسلح فإن مظاهر الاستعمار تكون لانزال قائمة<sup>28</sup> مما جعل هذه المناطق تخضع لإجراءات تعسفية تذكرنا أحيانا بعهد ما قبل الاحتلال في إطار حماية المؤسسات الفرنسية في الجزائر تحت غطاء الامتيازات، ناهيك على أن هذه الممارسات ستحد من حرية الدولة الجزائرية وستعرض سيادتها الوطنية للخطر.

هذا وقد أشارت اتفاقيات إيفيان إلى حق فرنسا في استخدام بعض المواقع الموجودة في الصحراء لمدة 05 سنوات، كما أشارت صراحة إلى حق فرنسا في إجراء التجارب النووية، هذه التجارب التي استمرت إلى غاية 1975 بصفتها تجارب كيميائية وجرثومية في قاعدة "وادي الناموس" ببشار، حيث يرى دحو ولد قابلية أن الحكومة الجزائرية كانت تهدف من ورائها إلى الاستفادة من هذه التجارب العلمية<sup>29</sup>، في حين اعتبر سعد دحلب أن مجمل التنازلات التي منحت للفرنسيين هي في صالح الجزائر التي كانت تملك لحسن حظها ما تساوم عليه<sup>30</sup>.

### 3.2. مسألة المستوطنين

شكلت مسألة الأقلية الأوروبية في الجزائر عائق كبير لدى المفاوض الجزائري والفرنسي على حد سواء، ما جعل مختلف

انتهاء المدة الثانية المقدرة بسنتين، فيكون بقاءها الفعلي في الجزائر 3 سنوات، وهي المدة التي أعطيت للمستوطنين لاختيار جنسيتهم بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الفرنسية، وبذلك يكون الهدف من تواجد هذه القوات الذي يتنافى مع مبدأ الاستقلال ويعرض السيادة الوطنية للكثير من الأخطار هو حماية مصالح هؤلاء من جهة، وحماية الشركات الاحتكارية البترولية الموجودة بالصحراء من جهة ثانية، لكن السخط الكبير الذي أحدثته هذه القوات من طرف الجماهير خاصة عندما بدرت بعض التصرفات السيئة من الجنود الفرنسيين وعدد من قادتهم عجلت برحيلهم قبل الموعد المحدد<sup>22</sup>.

أما عن القواعد العسكرية فقد أقرت اتفاقيات إيفيان احتفاظ الجيش الفرنسي بالإشراف على قاعدة "المرسى الكبير" الجوية والبحرية التي تسلم له على سبيل الإيجار مدة 15 سنة، وقاعدة "عين إكر"، و"رقان" ومجموعة "كلومب - بشار، حماير" وبعض الأماكن في بلديات "العنصر" و"بوتليليس" و"مسرجان" و"جزر حبيبة" و"بلان"، بالترخيص لاستخدامها كمراكز للتجارب النووية في الصحراء لمدة 5 سنوات وتسهيلات الربط الجوي لمدة 5 سنوات أيضا<sup>23</sup>.

لقد طالب الوفد الفرنسي بسبع قواعد في الجزائر للاحتياجات المدنية والعسكرية لكنه تحصل على أربع قواعد لاحتياجاته المدنية التي تخص الاستغلال في الصحراء والاتصالات مع الأقطار الإفريقية الواقعة ما وراء الصحراء الكبرى في إفريقيا السوداء، كما رخصت الجزائر لفرنسا بموجب المادة 04 من اتفاقيات إيفيان باستخدام المواقع التقنية (موقع كورر Corre)، وتسهيلات تقنية وحق التوقف والتزود بالوقود والإصلاح في مطارات "بون" و"بوفاريك" حسب المادة 05 من نفس الاتفاقيات<sup>24</sup>.

وفيما يخص قاعدة "المرسى الكبير" تعهدت الجزائر بوضع تسهيلات ضرورية لفرنسا لحسن سير القاعدة والاستفادة من المطارات القريبة من القاعدة، كما تعترف الجزائر بحق فرنسا في استعمال أرضية القاعدة والاستفادة من خدمات المطارات القريبة منها<sup>25</sup>، وأنفاقها ومياهها الإقليمية والمجال الجوي، وكل منشأتها العسكرية التي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له قاعدة "المرسى الكبير"، حيث يكون للفرنسيين وحدهم حق التحليق فوق هذه المطارات وحق

الأقليات الأوروبية عقب الحرب العالمية الأولى عندما تحصلت على نفس الضمانات التي منحت للمستوطنين في الجزائر. وعلى الرغم من أن الفاعلين آنذاك قللوا من خطورة القضية فمسألة أوروبيو الجزائر لم تعد مشكلة بعد رفض الجنسية المزدوجة لهؤلاء التي تمس بوحدة الدولة الجزائرية وتعرقل تطورها وأن الحقوق الممنوحة لهؤلاء هي مجرد تسوية ديمقراطية وإنسانية، وأن جبهة التحرير الوطني من جهتها عازمة بكل روح المسؤولية التامة وبعيدا عن كل فكرة مسبقة على تفحص المشاكل التي تطرحها الأقلية الأوروبية وتوفير الحلول العادلة المستوحاة من الخصوصيات الموضوعية للجزائر ومن روح العصر بالوقت ذاته، إلا أن القضية في نظر الحكومة الفرنسية قد لا تأخذ نفس المنحى ذلك بأن هذه الأخيرة كانت تعتمد على الحماية المتبادلة بين فرنسي الجزائر واتفاقيات إيفيان، فهؤلاء هم من يضمن تنفيذ استراتيجيتها في السيطرة المتعددة الأشكال من خلال الاعتماد عليهم في مراقبة التطور المستقبلي للجزائر على الخط الذي ترسمه فرنسا<sup>35</sup>

وهنا نتساءل ماذا لو بقي المستوطنون في الجزائر كيف سيكون مصير القضاء؟ هل يعرب القضاء في الجزائر؟ أم يظل بلغة أجنبية فيضطر المواطن الجزائري للاستعانة بالترجمين كما كان أيام الاستعمار عندما وضعت فرنسا قانون استثنائي يطبق على الجزائريين أسمته "قانون الأنديجينا" (الأهالي) في 24 أكتوبر 1870، وما اتفاقيات إيفيان إلا مظهرا جديدا يكرس الامتيازات التي كانت موجودة في العهد الاستعماري بالنسبة للفرنسيين؟ ثم لماذا وافق الوفد الجزائري المفاوض على هذه البنود رغم علمه المسبق بخطورتها؟

مصالح وزارات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعطي لها الأهمية البالغة، وفي هذا الشأن ألح رئيس الوفد الفرنسي المفاوض "لوي جوكس" على ضرورة مشاركة الأوروبيين في الحكم في كل الهياكل والإدارات مع علمه اليقين أن عدد الأوروبيين الكبير لا يمكنهم من العيش في الجزائر المستقلة لاسيما وأن عائلات هؤلاء تصل إلى 120 ألف عائلة أوروبية، وكان جزء كبير منهم يريد البقاء في الجزائر.

لقد نصت اتفاقيات إيفيان أن يكون للأوروبيين طوال ثلاث سنوات بداية من تاريخ استرجاع السيادة الوطنية حق الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الفرنسية، وسيتم احترام خصوصياتهم الإثنية واللغوية والدينية ضمن نظام خاص للمدن ذات الحجم الأوروبي الغالب، مع إلزام الجزائر باحترام ملكياتهم والعملاء من الجزائريين، وعدم اتخاذ أي إجراء يجردهم من أملاكهم، وبتعويض عادل يحدد مسبقا ويكون مقبولا حيث يبقى هؤلاء محتفظين بكل ما يحوزونه من أملاك<sup>31</sup>

هذا وقد فصلت الاتفاقيات في مسألة المستوطنين الذين اختاروا الجنسية الجزائرية بعد انقضاء ثلاث سنوات بأنه يصبح لهم ما للجزائريين من حقوق وما عليهم من واجبات، ومع ذلك فعلى الدولة الجزائرية أن تراعي مميزات الخاصة في الشؤون الثقافية واللغوية والدينية، وأن يحتفظوا بقانون أحوالهم الشخصية، أما بالنسبة للفئة التي فضلت الجنسية الفرنسية فقد منحت لهم امتيازات خاصة مثل حق دخول الجزائر والإقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية، كما منح لهم حق التملك والاشتغال في جميع المهن اشتغالا مثمرا مع حق نقل الأموال خارج البلاد بشرط أن لا يضر ذلك بالاقتصاد الوطني، كما أنه لا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين في الضرائب أو قوانين الإصلاح الزراعي<sup>32</sup>.

وفي الحقيقة فإن الضمانات التي منحت للمستوطنين في الجزائر جعلت منهم أقلية محظوظة يجب على الدولة الجزائرية أن تحفظ أمنهم وممتلكاتهم، وتمكنهم حتى من المشاركة في الحياة السياسية<sup>33</sup> فيجب الاعتراف بأن مسألة المستوطنين بقيت شائكة جدا، خاصة وأن تواجد هؤلاء كان على حساب الشعب الجزائري، كما أن إعطاء إمكانية الاختيار بين الجنسيين لا يسمح ذلك للقيام بعملية التمييز الممكنة في الجماعة الأوروبية<sup>34</sup>. وهو المشكل الذي طرحته

مستقبل نشاط اقتصادي في الجزائر وتمتع بجميع الحقوق الواردة في سائر البيانات الحكومية المتعلقة بوقف إطلاق النار<sup>40</sup>.

كما يتعين على الدولة الجزائرية احترام مبادئ الليبرالية الاقتصادية وصون مصالح الرأسمالية الفرنسية في الوضع الذي كانت فيه قبل أول جويلية 1962، وتخضع المساعدة الفرنسية بمدى الالتزام بالاتفاقيات وبخطط التنمية التي وضعها الخبراء الفرنسيون في إطار المنظورات العشرية وخطة قسنطينة، وتبقى البنية الاقتصادية الاستعمارية على حالها في المجال البترولي، على أن تدخل الجزائر في منطقة الفرنك ولكن لا بد أن يخصص لها جزء من العملات الصعبة التي تحصل عليها فرنسا.

كما أكدت الاتفاقيات الاقتصادية على ضرورة إقامة مؤسسة في المستقبل تتكفل بإصدار النقد الجزائري، كما أقر المفاوض الفرنسي ضرورة وضع بلاده لاستثمارات في الصحراء الجزائرية، والأخذ بمبدأ الأولوية فيما يخص المواد الأولية من بترول وغاز ومواد أخرى<sup>41</sup>.

ومن خلال بعض ما ورد من اتفاقيات إيفيان في جانبها الاقتصادي يمكن القول بأن التنازلات التي منحها الحكومة المؤقتة الجزائرية لفرنسا تشجع على الإبقاء بل حتى تطوير المصالح الاقتصادية الفرنسية التي يتعين على الجزائر المستقلة ضمان احترامها، مع تعسف واضح من الجانب الفرنسي يعود بالمصلحة على فرنسا أكثر من الجزائر من خلال زيادة السيطرة الأجنبية خاصة فيما تعلق باستغلال النفط والمواد المنجمية والعملة ما يؤدي إلى هيمنة الفرنك الفرنسي وبقاء الجزائر ضمن منطقة الفرنك.

لم تكن اتفاقيات إيفيان في شقها الاقتصادي لتضع الحلول الممكنة لمخلفات الحقبة الاستعمارية التي تجاوزت الخمسة أجيال كاملة، فظلت مشكلة العاطلين عن العمل في الريف والمدينة دون حل، على الرغم من أن الاتفاقيات نصت على الإعانات الفرنسية للجزائر، إلا أن فرنسا كانت تهدف من ورائها إلى تحقيق مصالحها، حيث تقدم الجزائر امتيازات لفرنسا وبعد ذلك تقدم فرنسا للجزائر إعانات مقابل ذلك، وربطت ذلك بفترة ثلاث سنوات وهي الفترة التي يختار فيها الأوروبي بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الفرنسية<sup>42</sup>.

ومن منظور آخر فقد يفسر لجوء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى التعاون مع الحكومة الفرنسية

وبناء على ما سبق ذكره نقول في هذا الشأن بأن ذلك قد يرجع إلى علمه المسبق باستحالة تطبيقها كما هي على أرض الواقع، لاسيما وأن أمر التمييز بين الجزائري والأوروبي يقلق الأوروبي أكثر مما يقلق الجزائري لأنه تعود على العيش كسيد في الجزائر مدة 5 أجيال كاملة، وأن غيره من الجزائريين هم مواطنون من الدرجة الثانية، وهو ما جعل هؤلاء يرحلون بشكل جماعي خاصة أولئك الذين قاموا بأعمال عدائية ضد الشعب الجزائري لاستحالة العيش معه، حتى أنهم كانوا ضد فكرة العيش مع المسلمين منذ دخولهم إلى الجزائر<sup>36</sup>.

وبذلك استطاعت الجزائر أن تتجاوز المسائل المرتبطة بالأقلية الأوروبية نظرا للأعمال الإجرامية الشنيعة التي قامت بها المنظمة العسكرية السرية (OAS) ضد الجزائريين<sup>37</sup>، كما حملت الدولة الجزائرية على عاتقها مسؤولية القيام بأعمالها فبادرت سنة 1963 بعملية تأميم الأراضي الزراعية التي تركها هؤلاء المستوطنين دون رعاية<sup>38</sup>، فرحلوا إلى غير رجعة على الرغم من أنهم تحصلوا على الضمانات الكافية وأن بعض الجزائريين قالوا لهؤلاء المستوطنين "الجزائر لا تدفعكم إلى الموت ولا إلى المغادرة"، فلم يبق منهم إلا الذين آمنوا بعدالة القضية الجزائرية وكانوا شاهدين على قذارة أهلهم من وراء البحر.

#### 4.2. مسألة التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية

##### والفنية

فيما يخص العلاقات المستقبلية بين الدولتين الجزائرية والفرنسية، أرست اتفاقيات إيفيان قواعد التعاون الاقتصادي، المالي، التقني، الثقافي، حيث تعلق الأمر بضمان المصالح الفرنسية مقابل منح إعانة، وكذا المحافظة على تأثير فرنسا في الجزائر، هذا وقد كان هناك تفصيل في إعلانات التعاون بين الطرفين بينما تم الإيجاز في منح الإعانة<sup>39</sup> وهذا ما يستدعي الإحاطة الدقيقة بالموضوع والتساؤل عن إمكانية وجود اتفاقيات مكتملة؟.

وبناء على المادة العلمية الموجودة بين أيدينا فقد أقرت اتفاقيات إيفيان بعض المساعدات الاقتصادية التي تقدمها فرنسا للجزائر مدة ثلاث سنوات في المقابل تحصلت على ضمانات فيما يخص البترول والعديد من المصالح الاقتصادية، حيث منح البيان في بنده التاسع والعاشر والحادي عشر من الجزء الثالث حق الشركات الفرنسية المدنية والتجارية التي يكون مقرها الاجتماعي بفرنسا في

سيبقى جائئا على مشروع بناء الدولة الجزائرية المستقبلية في ظل جعل اللغة الفرنسية ندا للغة العربية فتحججها عن الظهور وتمنعها من التطور إلى مصاف لغة العلم والتكنولوجيا على الأقل داخل وطنها. مع بقاء النفوذ الثقافي الفرنسي في الجزائر وهو أخطر من النفوذ الاقتصادي، ذلك بأنه نفوذ عقلي يترك أثره على الذهنيات عكس النفوذ المادي الذي يمكن القضاء عليه، ولهذا نجد أن بنود الاتفاقيات في هذا الجانب مجحفة جدا ومهما تكن فقد مست بالشخصية الوطنية وقد تكون السبب في وضع اللغة الوطنية بعد ذلك.

### 3-1. اتفاقيات إيفيان انتصار أم انكسار؟

لطالما كانت حرب الجزائر حربا ضرورا أخرجت فرنسا كثيرا في المحافل الدولية وعلى المستوى الداخلي وهذا راجع بالأساس إلى قوة جهة وجيش التحرير الوطني من جهة، ونشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية ودعم الشعب الجزائري لثورته من جهة ثانية، وهو ما جعل الجنرال ديغول يتمسك بمبدأ التفاوض كحل أخير لإخراج فرنسا من المستنقع الذي أوقعها فيه حرب الجزائر، هذه الحرب كلفت 548 شهيد يوميا مدة سبع سنوات ونصف وانتهت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962.

لقد وصف رئيس الوزراء الفرنسي "ميشال دوبريه" اتفاقيات إيفيان بالتضحية الضخمة التي قبلت بها فرنسا، كما ثمن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع بطرابلس في 25 ماي 1962 ما جاء فيها لأنها وضعت حد لحرب إبادة ومكنت الشعب الجزائري من استرجاع سيادته، وبالتالي فقد شكلت انتصارا سياسيا أهم نتائجه تقويض أركان النظام الاستعماري، ووضع حد لسيطرة أجنبية دامت 132 سنة<sup>48</sup> وفي هذا السياق يرى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة أن اتفاقيات إيفيان حافظت على الشيء الأساسي في التفاوض ألا وهو الوحدة الترابية ووحدة الشعب وإمكانية إنشاء الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة، ولاشك بأن ذلك أكبر إنجاز جنب الجزائر التقسيم والتفكك كما حدث لبلدان عديدة من عالمنا المعاصر، حيث ظلت عاجزة وممزقة إلى اليوم وغير قادرة على توحيد أرضها، أو تلك التي تمكنت من الوحدة لكن بعد تضحيات جديدة وغالية الثمن كما هو الشأن بالنسبة لكوريا وكوبا والفيتنام.

كما جاءت مطابقة لمبادئ الثورة وللأطر الواقعية للوضع العام آنذاك، إذ كان لابد من إيجاد حل وسط للحصول على

بحداتها وحاجتها إلى التعاون الذي قد يكون مفيدا لها في شكل مطالبة ببعض التعويضات أو تسليم بعض الوثائق الأساسية، وهو ما اعتبره سعد دحلب مكسبا كبيرا إذ لم يكن الوفد الجزائري يملك غير الموافقة، فالفرنسيون هم من تنازلوا لأنهم يستعمرون البلاد، ولأن حالة الشعب المزرية وقوافل الشهداء هي من فرضت الموافقة<sup>43</sup>

كما أن أولوية الشركات الفرنسية في الحصول على امتياز التنقيب متوقف على مساواة عروضها مع الشركات الأجنبية الأخرى التي تتقدم لنيل امتيازات التنقيب، وبذلك تكون فرنسا قد ضحت بمصالح الاستعمار القديم الزراعية على أمل الاحتفاظ بمصالح الاستعمار الجديد الصناعية والمالية في الجزائر ووقعت فرنسا على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 على أساس التعاون مع الجزائر، بينما وقعت الجزائر على هذه الاتفاقيات على أساس تصفية الاستعمار القديم والحذر من خطط الاستعمار الجديد ومصالحة تحت غطاء التعاون<sup>44</sup>.

أما عن الجانب الثقافي والفني فقد خصص له الفصل الأخير من اتفاقيات إيفيان والذي شمل 12 مادة وكلها تنص على أن التعاون الثقافي يجب أن يشمل قطاع التعليم والتكوين والبحث العلمي، حيث نص البند الثالث من الجزء الثالث على أن (المتبردين) لهم الحق في استعمال اللغة الفرنسية في علاقاتهم مع الإدارات، كما أن لهم الحق في فتح مدارس خاصة لتعليم اللغة الفرنسية والقيام ببحوث، وبالتالي تكريس حرية التعليم مع هيمنة اللغة الفرنسية التي على الدولة الجزائرية أن تشجع الإبقاء عليها وتطويرها وذلك على حساب اللغة العربية التي جرت التضحية بها، إذ تقر الاتفاقيات رجحان اللغة الفرنسية وتفوقها<sup>45</sup>

من خلال القراءة الأولية لبنود اتفاقيات إيفيان في الجانب الثقافي قد يفهم من أن بعضها كانت لصالح الجزائريين خاصة فيما تعلق ببعض المنافع كتسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية ووجوب إعطائهم منحا دراسية وتنظيم دورات تدريبية حتى ذهب سعد دحلب للقول بأنها خصصت للغة الفرنسية المكانة اللائقة في الجزائر مقارنة باللغات الأجنبية الأخرى، فلم تكن نرى من وراء ذلك إلا الفائدة بجانب اللغة العربية الوطنية<sup>46</sup>.

لكن في جانبها المظلم كانت تهدف إلى تكريس الاستعمار الثقافي بمباركة جهة التحرير الوطني<sup>47</sup>. هذا الاستعمار الذي

تراجع المكتب السياسي عن كل ما تضمنته الاتفاقيات واختار توجهات مغايرة تماما للملاح الاتفاقية<sup>53</sup> وهذا يعكس الكفاءة الدبلوماسية والعسكرية التي كانت تتمتع بها قيادة الثورة و معرفتهم حدود الوطن وكل نقطة فيه، وأنهم قادرون على التعاطي مع الملفات الأكثر تعقيدا ، ودخول أعنى المعارك الدبلوماسية التي لا تقل ضراوة عن المعارك العسكرية التي كان جيش التحرير الوطني يخوضها في الأوراس والشمال القسنطيني والقبائل وعلى الحدود ، وفي غيرها من مناطق الجزائر.

لكن في المقابل نجد أن هناك طرف ثان اعتبر اتفاقيات إيفيان تخدم الطرف الفرنسي أكثر من الجزائري ولا تحقق الاستقلال التام للجزائر ولا السيادة الحقيقية. فجاءت مخيبة لآمال وطموحات الرواد الأوائل من الوطنيين الذين طالبوا باستقلال الجزائر وضحو من أجل هذا الهدف منذ فيفري 1927 حين طالب مصالي الحاج باستقلال الجزائر وانسحاب قوات الاحتلال الفرنسي منها أثناء مؤتمر بروكسل بحضور أقطاب الكفاح التحرري بإفريقيا وآسيا<sup>54</sup>

ويدللون على ذلك بياس الجنرال ديغول من حل المشكلة الجزائرية في الميدان فبدأ يناور من أجل تحويل الاستعمار التقليدي لاستعمار جديد خاصة بعد اشتداد الأعمال الإرهابية والتخريبية لمنظمة الجيش السري (OAS) حيث أصبحت فترة 1961-1962 فترة حرب أهلية، وهذا ما أكده الجنرال ديغول في خطابه الرسمي الذي ألقاه يوم 18 مارس 1962 عقب التوقيع على اتفاقيات إيفيان قائلا " إن مرحلة جديدة ستري النور وهي جزائر مستقلة ومتعاونة مع فرنسا تعاوننا وثيقا... إن ما اتفق عليه يرضي العقل"<sup>55</sup>.

وبفهم من خطاب ديغول أنه نجح في بلوغ أهداف أثناء المفاوضات عجز عن تحقيقها في الميدان، وهذا ما يؤكد تصريح شهر جانفي 1961 قائلا "إن الجزائر تكلفنا أكثر مما تدر علينا ، ولذلك فإنني أكرر على أن فرنسا تعمل على إيجاد حل يخلصها منها نهائيا"<sup>56</sup> ، ولهذا أعد المفاوضات الفرنسي ملف التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والعسكري وقبل مضامينه الطرف الجزائري مما سمح بظهور ثغرات استفادت منها فرنسا أكثر من الجزائر<sup>57</sup> في ظل عدم تفتن الشعب لأخطارها نتيجة كثرتها من جهة وكونها لم تظهر إلا بعد مدة من جهة ثانية، ولأنها تحدث بدون ضجيج تحت جناح الحضارة وظلمة الجهل والأمية من جهة ثالثة<sup>58</sup>.

السلم ولم يكن في ذلك أي رهن لمستقبل الجزائر حتى وإن كان يضيق على مستقبل سيادتها في بعض المجالات، وقد أثبتت الجزائر لاحقا بأنه حين يتوفر الرصيد الثوري يمكن أن يحول الاتفاقيات الوسطية إلى مجرد صياغة شكلية، وهذا ما يبرر رد فعل المستوطنين الأوروبيين على بنود اتفاقيات إيفيان من خلال الممارسات الإجرامية والتخريبية لمنظمة الجيش السري<sup>49</sup>

ويبدوا واضحا من خلال بنود الاتفاقيات أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تسعى جاهدة لفهم المشارك في التفاوض حتى لا تمس كرامته ولا تظهر بمظهر المتعنت والمتصلب دون التنازل عن مبادئها العليا، وكان لزاما على الحكومة الفرنسية أن تتعاطى أكثر فأكثر مع جهة التحرير الوطني<sup>50</sup> ، هذا ما جعل المحادثات بين الطرفين تعكس وجود نية حقيقية في الوصول إلى حل نهائي يرضي كليهما.

فصحيح أن الموقف لا يسمح بالتسامح أو الاسترضاء ذلك بأن الفرنسيين حاولوا إنقاذ ما يمكن إنقاذه مع علمهم المسبق أنهم خسروا كل شيء، إلا أن الوفد الجزائري الذي تبنى موقفا صلبا مكنه من الوصول إلى الاستفتاء الذي لم يكن سوى استفتاء شكليا يخفي سياسيا هزيمة الاستعمار.

ولذلك أعطى الجنرال ديغول تعليمات للوفد المفاوض بعدم إعطاء أهمية كبيرة للتفاصيل ، كما أوصى بعدم التمسك بمطلب الجنسية وعدم تعقيد الأمور حول مسألة الصحراء لعلمه المسبق بأن كل ذلك سيتقرر مصيره مع الجزائر المستقلة، ومع مرور الوقت تجسد ذلك فعلا عن طريق عمليات التأميم المختلفة ومنع إجراء التجارب النووية في الصحراء ، وسرعة انسحاب القوات الفرنسية، فاستطاعت الجزائر أن تتجاوز بعض عقبات اتفاقيات إيفيان<sup>51</sup> وأعيد بعث وإحياء الدولة الجزائرية مجددا بعد 132 من الاستعمار.

أما بخصوص الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا فيرى الوفد الجزائري المفاوضات أنها ستؤول للوطن الأم ذلك بأن أية مفاوضات بين طرفين متنازعين هي عبارة عن أخذ ورد، وإن ربطت بالتعاون إلا أنه تعاون سيادي كما قدرت من خلال ذلك الحكومتان الجزائرية والفرنسية، لاسيما وأنه يندرج في إطار المصلحة المتبادلة بين البلدين<sup>52</sup> وهذا ما نلمسه في موقف النائب الفرنسي Lefèvre d'Ormesson الذي اعتبر أن اتفاقيات إيفيان لم تعد سوى قصاصة من ورق، بعد أن

في خاتمة هذا العمل يجب الإشارة إلى أن مصطلح التعاون الوارد في الاتفاقيات كان هو الأنسب للطرفين فهو صيغة مرنة جدا تتيح لكلا الطرفين تفسيرها حسب مصالح دولته ، فالمصطلح ابتعد كلياً عما يمكن تأويله على أنه ارتباط بفرنسا في إطار التبعية، وإن كان المفاوض الفرنسي قد دافع في حقيقة الأمر على ضرورة ربط الاستقلال بالتعاون وجعله نوع من الشرطية للوصول إلى اتفاق، إلا أن الموقف الجزائري جاء منافياً لذلك حيث يفهم من الاستقلال على أنه استرجاع للسيادة الوطنية ، ويفهم من التعاون على أنه يأتي فيما بعد في إطار العلاقات بين الدولتين ذات السيادة ، وهذا ما تؤكد فعلاً إذ أن الحكومات الجزائرية التي أتت فيما بعد قد طالبت بتعديل الاتفاقية وعدلتها في هذا الإطار، فالدولة الجزائرية صاحبة السيادة مادام أنها تتمتع باستقلالها فإن شئت تعاونت وإن شئت لن تتعاون أو غيرت من طبيعة هذا التعاون.

إن الثورة الجزائرية عاشت في سنواتها الأخيرة تحد خطير على مختلف الأصعدة لاسيما الصعيد العسكري مما صعب من مهمتها بشكل كبير لو استمرت لسنوات أطول، كما صعب من مهمة الدولة الفرنسية التي باتت تتخبط في ضغوطات داخلية وخارجية من أجل تسوية القضية الجزائرية، وعلى هذا الأساس شكلت اتفاقيات إيفيان مغزى له دلالة للشعبين الجزائري و الفرنسي ، وانتصار للسلم في كلا البلدين ، إذ استطاعت أن تضع حدا للحرب فانتصرت الإرادة الشجاعة للطرفين هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن التحليل الدقيق لاتفاقيات إيفيان يعطي لنا قاعدة أبعاد منها أنها كانت مثالية إلى حد ما ، فالحكومة المؤقتة الجزائرية تعلم بأن تطبيقها كما هي ضرب من المستحيل لاسيما وأنها كانت مرحلية، وهذا لا يعني بالضرورة أنها إن قبلت بها في تلك اللحظة ستقبل بها لاحقا، فلا بد من إعادة النظر فيها لأنها ليست منطقية ولا تتماشى مع مبدأ الاستقلال والسيادة الوطنية، فكان لزاما على المفاوض الجزائري هو الآخر أن يقدم ظاهريا بعض التنازلات اعترافا بما قدمه المفاوض الفرنسي من اعترافه الرسمي باستقلال الجزائر، وبذلك تكون اتفاقيات إيفيان مثلت حلا وسطا لتحقيق الأهم وهو استرجاع الاستقلال الوطني.

ورغم ذلك تظل هذه الاتفاقيات مغلفة بكثير من الأسئلة التي ينبغي تفكيكها بعيدا عن العواطف التي أبقت على وثيقة إيفيان لغز بعد أكثر من ستون سنة من استرجاع السيادة

وفي السياق ذاته يذكر عبد الرحمان فارس أن ديغول قال له أثناء زيارته في 27 أوت 1962 "إن مستقبل الجزائر متوقف الآن على الجزائريين ، قل لقادتكم أن فرنسا وديغول موجودون دائما لمساعدتكم في جميع الميادين ، هذا إذا كانوا يرغبون في ذلك"<sup>59</sup> ، والظاهر من الحديث أن ديغول قد حافظ على الأهم في الجزائر لصالح فرنسا من خلال الضمانات التي أعطيت له في اتفاقيات إيفيان وفي مقدمتها قواعد عسكرية من الناحية الاستراتيجية وتواجد فرنسي في الصحراء الجزائرية من الناحية الاقتصادية.

وبذلك عمل ديغول وحكومته على تلغيم هذا الاستقلال باستخلاف نظام استعماري تقليدي بنظام جديد يهدف إلى حماية مصالح فرنسا على المدى البعيد<sup>60</sup> ولهذا نجد أن الخلاف قد اشتد خلال انعقاد مؤتمر طرابلس في 25 ماي 1962 بين الحكومة المؤقتة الجزائرية المساندة لاتفاقيات إيفيان ، وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني الراضة لهذه الاتفاقيات.

لقد عبر بعض المؤتمرون في طرابلس عن موقفهم من اتفاقيات إيفيان بصراحة بعد دراستها دراسة وافية، مؤكدين على أن التعاون المنصوص عليه في هذه الاتفاقيات يكرس استعمار جديد في المجالين الاقتصادي والثقافي، ذلك بأنه يعتمد على المجموعة الفرنسية التي سوف تبقى في الجزائر، وقد يحاول المتطرفون منهم الانفصال واستغلال الامتيازات التي منحت لهم لاسيما وأنهم سيتمتعون بثلاث سنوات من حقوق مدنية قبل اختيار الجنسية النهائية، كما حذروا من خطر بقاء بعض القوات الفرنسية في المدة الانتقالية، ومن خطر بقاء قاعدة المرسى الكبير وبعض المطارات بين أيدي الفرنسيين لمدة معينة<sup>61</sup>

وقد وصف أحمد بن بلة اتفاقيات إيفيان بالدواء المر الذي لا بد من تجرعه، معتبرا أن عزلهم في السجن كانت متعمدة خاصة تلك العزلة التي فرضت عليهم أثناء التفاوض متهما الحكومة المؤقتة في ذلك حتى لا يعرف أحدهم ما يدور في المفاوضات<sup>62</sup> فضلا على نشر هذه الاتفاقيات في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بصفة نصوص داخلية ، كما لم يتم ذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، بل ذكرت جهة التحرير الوطني (FLN) التي وصفت بـ "تشكيلة سياسية ذات طابع شرعي"<sup>63</sup>.

خاتمة:

- الوطنية ، فلماذا لم يقدم الفاعلون بعدها شهاداتهم عن الاتفاقيات ( باستثناء شهادات الفاعلين الثلاث: رضا مالك، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة) ، أم أن هذا هو الخوف من التاريخ لاسيما وأن الشهادة والوثيقة هي إدانة كما تعرف لدى علماء القانون؟، ولذلك ظل الحديث عن هذه الاتفاقيات تغمره العواطف ويقل فيه التاريخ ، فهل ما ورد في نص اتفاقيات إيفيان هو النص الحقيقي أم أن هناك أشياء خفية؟، ثم لماذا لم تتح اتفاقيات إيفيان الأصلية المكتوبة بالآلة الرافنة والممضى عليها بخط اليد من طرف الوفد الجزائري والوفد الفرنسي للباحثين للاطلاع عليها وتحليل نصوصها؟!.
- قائمة المصادر والمراجع:
- الكتب:
- الإبراهيمي ، عبد الحميد ، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (2001).
- بن خدة ، بن يوسف ، اتفاقيات إيفيان ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، (2002)
- بشيري ، أحمد ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، الجزائر ، منشورات تالة، (2005).
- بلخروبي ، عبد المجيد ، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها ، ت العربي بوينون، الجزائر ، دار موفم للنشر ، (2011).
- الجنيدي ، خليفة ، حوار حول الثورة، ج 3 ، الجزائر ، موفم للنشر، (2009).
- دحلب، سعد، المهمة متجزة، الجزائر، منشورات دحلب، (1986).
- ديغول ، شارل، مذكرات الأمل، ت سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، (1971).
- الزبيري ، محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 ، ج 2، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب (1999).
- حربي ، محمد ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، ت كميل قبصر داغر ، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، (1983).
- طالب ، محمد مصطفى، من أيام حرب التحرير 1954-1962، ج 2، الجزائر ، دار الغرب الإسلامي، (2007).
- لونغ ، أوليفي ، اتفاقيات إيفيان ، ت أوزاينية خليل، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، (2012).
- ماندوز ، أندري ، الثورة الجزائرية عبر النصوص ، ت ميشال سطوف، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار ، (2007).
- مقالتي، عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (2012).
- منصور، أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، الجزائر ، دار الأصال للنشر والتوزيع ، (2009).
- عباس، فرحات، تشريح حرب، ت أحمد منور، الجزائر، منشورات الجزائر للكتب، (2015).
- عباس ، محمد ، الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن)، الجزائر، دار الرائد ، (2008).
- فارس، عبد الرحمان، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965 ، الجزائر ، دار القصة للنشر، (2007).
- تقية ، محمد ، الثورة الجزائرية، ت عبد السلام عزيز، الجزائر ، دار القصة للنشر، (2010).
- الخولي، لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، الجزائر، دار الهدى عين مليلة، (2011).
- Debbah Mohamed, LOAS et l'indépendance de l'Algérie, Alger, éditions Houma, (2015).
- Fallah Ahmed, les Moudjahidines, Alger, éditions El Maaref, (2010) .
- Harbi Mohamed, une vie debout, T1, mémoires politiques, 1945-1962, Alger, éditions Casbah, (2001).
- Malek Redha, l'Algérie à Evian, Alger, éditions ANEP, (1991).
- المقالات:
- سعيديوني ، بشير ، اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها ، مجلة أفاق العلوم، العدد 05 ، (2016) ، ص 379.
- ولد قابلية دحو ، شهادة مجاهد، جريدة الشروق اليومي، العدد 4904 ، (2015)، ص 6.
- Journal officiel de la république française ,Décret n 305-62, 19 Mars 1962 .
- Journal officiel de la république française ,N 86, 9-10 Avril 1962.
- Journal officiel de la république française ,Décret n 649-62, 08 juin 1962.
- Le monde N 5334, 18 Mars 1962.

. الهوامش:

- <sup>1</sup> - تقيّة ، محمد ، الثورة الجزائرية ، ت عبد السلام عزيز ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، (2010) ، ص 523.
- <sup>2</sup> - طالب ، محمد مصطفى ، من أيام حرب التحرير 1954-1962 ، ج2 ، الجزائر ، دار الغرب الإسلامي ، (2007) ، ص 98.
- <sup>3</sup> -Debbah Mohamed ,LOAS et l'indépendance de l'Algérie, Alger, éditions Houma ,(2015),p 219.
- <sup>4</sup> - تقيّة ، المرجع السابق ، ص 525.
- <sup>5</sup> - بشيري ، أحمد ، الثورة الجزائرية والجامعة العربية ، الجزائر ، منشورات تالة ، (2005) ، ص 159 .
- <sup>6</sup> - عباس ، فرحات ، تشريح حرب ، ت أحمد منور ، الجزائر ، منشورات الجزائر للكتب ، (2015) ، ص 421.
- <sup>7</sup> - لونغ ، أوليفي ، اتفاقيات إيفيان ، ت أوزاينية خليل ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (2012) ، ص 155.
- <sup>8</sup> Harbi Mohamed,une vie debout ,T1 ,mémoires politiques,1945-1962, Alger ,éditions Casbah,(2001),p268.
- <sup>9</sup> ماندوز ، أندري ، الثورة الجزائرية عبر النصوص ، ت ميشال سطوف ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار ، (2007) ، ص 146.
- <sup>10</sup> الجندي ، خليفة ، حوار حول الثورة ، ج 3 ، الجزائر ، موفم للنشر ، (2009) ، ص 137.
- <sup>11</sup> Fallah Ahmed, les Moudjahidines, Alger, éditions El Maaref ,(2010) ,p168)
- <sup>12</sup> بن خدة ، بن يوسف ، اتفاقيات إيفيان ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (2002) ، ص 129.
- <sup>13</sup> Le monde,18 Mars 1962.
- <sup>14</sup> Journal officiel de la république française ,N 86,9-10 Avril 1962.
- <sup>15</sup> Journal officiel ,19 Mars 1962،
- <sup>16</sup> Journal officiel,08 juin 1962
- <sup>17</sup> حربي ، محمد ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962 ، ت كميل قيصر داغر ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، (1983) ، ص 241.
- <sup>18</sup> ولد قابلية دحو ، شهادة مجاهد ، جريدة الشروق اليومي ، العدد 4904 ، (2015) ، ص 37.
- <sup>19</sup> الزيري ، محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962 ، ج 2 ، دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب (1999) ، ص 197.
- <sup>20</sup> لونغ ، المصدر السابق ، ص 155.
- <sup>21</sup> دحو ولد قابلية ، المرجع السابق ، ص 39-40.
- <sup>22</sup> الزيري ، المرجع السابق ، ص 174.
- <sup>23</sup> حربي ، المصدر السابق ، ص 241.
- <sup>24</sup> Debbah,op cit ,p122.
- <sup>25</sup> Malek Redha, l'Algérie à Evian, Alger, éditions ANEP,(1991),p,308
- <sup>26</sup> الجندي ، المرجع السابق ، ص 217.
- <sup>27</sup> عباس ، محمد ، الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن) ، الجزائر ، دار الرائد ، (2008) ، ص 233.
- <sup>28</sup> الجندي ، المرجع السابق ، ص 220.
- <sup>29</sup> ولد قابلية ، المرجع السابق ، ص 68.
- <sup>30</sup> دحلب ، سعد ، المهمة منجزة ، الجزائر ، مشورات دحلب ، (1986) ، ص 156.
- <sup>31</sup> حربي ، المصدر السابق ، ص 241.
- <sup>32</sup> الجندي ، المرجع السابق ، ص 212.
- <sup>33</sup> الزيري ، المرجع السابق ، ص 168.
- <sup>34</sup> Harbi op cit,p268.
- <sup>35</sup> إبراهيمي ، عبد الحميد ، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (2001) ، ص 72.
- <sup>36</sup> Fallah,op cit,p174.
- <sup>37</sup> الزيري ، المرجع السابق ، ص 196.
- <sup>38</sup> ولد قابلية ، المرجع السابق ، ص 47.
- <sup>39</sup> بلخروبي ، عبد المجيد ، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها ، ت العربي بوينون ، الجزائر ، دار موفم للنشر ، (2011) ، ص 201.
- <sup>40</sup> فارس ، عبد الرحمان ، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965 ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، (2007) ، ص 186.
- <sup>41</sup> حربي ، المصدر السابق ، ص 241.
- <sup>42</sup> حربي ، نفس المصدر ، ص 241.

- <sup>43</sup> دحلب ، المصدر السابق ، ص 156.
- <sup>44</sup> الخولي، لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، الجزائر، دار الهدى عين مليلة، (2011)، ص 24.
- <sup>45</sup> الزبيري ، المرجع السابق ، ص 173.
- <sup>46</sup> دحلب ، المصدر السابق ، ص 143.
- <sup>47</sup> الزبيري ، 1999، ص 200.
- <sup>48</sup> (الزبيري ، المرجع السابق ، ص 168.
- <sup>49</sup> لونغ ، المصدر السابق ، ص 165.
- <sup>50</sup> دحلب ، المصدر السابق ، ص 147.
- <sup>51</sup> مقالاتي، عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية. (2012)، ص 171.
- <sup>52</sup> Malek,op cit,p239.
- <sup>53</sup> ولد قابلية ، المرجع السابق ، ص 06.
- <sup>54</sup> سعيدوني ، بشير، اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 وردود الفعل المختلفة حولها ،مجلة أفاق العلوم، العدد 05 ، (2016) ، ص 379.
- <sup>55</sup> ديغول ، شارل، مذكرات الأمل، ت سمحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، (1971)، ص 140.
- <sup>56</sup> ديغول ، نفسه ، ص 140 .
- <sup>57</sup> مقالاتي، المرجع السابق، ص 171.
- <sup>58</sup> الزبيري ، المرجع السابق، ص 174.
- <sup>59</sup> فارس ، المصدر السابق ، ص 187.
- <sup>60</sup> إبراهيمي ، المصدر السابق ، ص 55.
- <sup>61</sup> الزبيري ، المرجع السابق، ص 168.
- <sup>62</sup> منصور، أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، الجزائر، دار الأصاله للنشر والتوزيع ،(2009)، ص ، 217.
- <sup>63</sup> Journal officiel,op cit ,19 Mars 1962.